ويمكن ان يكون من باب الترديد في صحيح او حسن فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن
ان يروى من غير وجه واحد فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا
الوجه وايضا لا يستقيم ما ذكر في التوجيه الاول من القول بان هذا حيث التفرد فالجواب ان
ان الترمذي لم يعرف الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص منه والباء متعلقة بقوله عرفنا ضمن
معنى الاتيان او زائدة وقع في كتابه وهو اى وذلك النوع ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى
وذلك اى بيانه ان يقول في بعض الاحاديث حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها
حسن صحيح وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب و
تعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في اواخر كتابه وما قلنا في
كتابنا حديث حسن فانما اردنا به اى بقولنا هذا حسن اما صفة مشبهة او ماض او مصدر و
اسناده على الاولين فاعل وعلى الثالث مضاف اليه عندنا فكل حديث يروى ولا يكون راويه متهما
بكذب ويجوز ان يكون مستورا او سيئ الحفظ ويروى من غير وجه وقوله نحو ذلك بالجر عطف
لغير وبالنصب حال اى لا يكون راوى الطريق الثاني متهما بالكذب ايضا ولا يكون شاذا فهو عندنا احسن
وهذا التعريف يصدق على الحسن لغيره فعرف بهذا انه انما عرف الذي يقول فيه اى في حق حسن
فقط واورد عليه ان هذا التعريف صادق على الصحيح واجيب بان المراد بقوله لكل حديث
اى حديث غير صحيح ولهذا اقتصر على كون الراوى غير متهم بالكذب على ما يقتضيه تحقيق الحال في
واما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب فلم يعرج في القاموس عرج تعريجا اقام وجلس للطية
على المنزل يعني لم نقف ناصا على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط

وكأنه

وكأنه ترك ذلك استغناء بشهرته عند اهل الفن واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن فقط
اما الغموض اى خفائه وذلك ان الترمذي احيانا يذكر الحديث ويضعف بعض رواته ثم يقول حديث
حسن فخشي ان يشكل على الناظر حسنه مع ضعف راويه فعرفه وبين ان حسنه لاعتضاده بغيره واما الاشارة
اصطلاح للترمذي حدد بيد في كتابه السنن ورجح الشارح هذا الوجه فقال ولذلك قيده بقوله عندنا و
لم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وهو ابو سليمان احمد ابن محمد نقيل انه من ذرية زيد ابن الخطاب
اخي عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فانه عرف الحسن بقوله هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله قال وعليه مدار
اكثر اهل الحديث واحترز بقول ما عرف مخرجه عن حديث المدلس واورد عليه ابن دقيق العيد بانه
يصدق على الصحيح واجيب بان الحسن عند الخطابي اعم من الصحيح فصدقه على الصحيح مطلوب قال
القسطلاني والمراد بمعرفة مخرجه ان يكون الحديث عن راو وقد اشتهر بروايته اهل بلدة كقتادة في البصريين
فان حديث البصريين اذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفا بخلاف عن غيره والمراد بالاشتهار
اذا المرسل والمعضل واستقطع فيه بعضهم رجالها لا يعلم مخرج الحديث منها انتهى وبهذا التقرير يندفع
كثير من الايرادات التي طال البحث عنها منها الجمع بين الحسن والصحة مع تباينهما ومنها الجمع بين الحسن
والغرابة في كلام الترمذي مع شرط التفرد في الحسن ومنها ان الترمذي لم يفرد هذا النوع با
التعريف ولم يستفسر من اسفر اذا اضاء واشرق اى لم ينكشف وجه ترجيحها والحمد لله على ما الهم وعلم
وزيادة راويهما وفي نسخة رواتهما اى الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لمرويات من هو اوثق
قبل الا ترى ان يقول ولا مساواة فان الزيادة اذا كانت منافية لمرويات المساوي لا تقبل ايضا بل اولى
منها واجيب بان المراد بالقبول كونها صالحة للاحتجاج وهي حينئذ كذلك وانما يسقط الاجتهاد في ادراء

Copyright © King Saud University